تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١١٩ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية

Analysing Competition for Private Banks in Iraq

زهراء احمد محمد توفيق النعيمي

مدرس

Zahraa A. M. AlNuaimi

zahraa.ahmad48@yahoo.com

الدكتور طلال محمود كداوي

أستاذ –كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل

Talal M. Kadawi(PhD)

tmakadawi@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٤/٨

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٧/٤

المستخلص•

لا يخفى على الجميع أهمية القطاع المصرفي وأثره في تطوير الأنظمة المالية واستقرارها للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ونتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدها العالم وبروز العولمة بوصفها متغيرا حقيقا جعل العالم ينتقل إلى عالم المعرفة، أصبحت المصارف في مواجهة حقيقة لتحديات كبيرة سواء في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، أو القدرة في الوصول للأسواق العالمية وتلبية رغبات الزبائن، من هنا فقد تناول البحث موضوع غاية في الأهمية لكونه يحدد القدرة التنافسية للمصارف الخاصة العراقية في ظل التطورات الأخيرة، وأتضح من الدراسة أن هناك تبايناً كبيراً بين المصارف في قدرتها التنافسية والذي يعود الى عدة أسباب، لعل أهمها عدم قدرة بعض المصارف على تقديم الخدمات المصرفية الحديثة (الانترنت) وضعف في كفاءتها، مما انعكس سلباً على قدرتها التنافسية وربحيتها.

الكلمات االمفتاحية *: المصارف ،التنافسية، السوق المصرفية ، الأداء المصرفي*

Abstract

Banking Sector Plays important effect in development financial system and Instability in both developed and under developed countries .As a result of great development with the world witnessed i.e. evaluation of globalization as a real variable which left Its effect on all sector in the economy .so that banks become in confrontation challenges in provision of Its services this means that banks are in competitive substitution

Keywords *: Banking, Competition, Banking Market, Bank Performance*

المقدمة

شهدت الصناعة المصرفية في العقود الأخيرة العديد من التطورات والتغيرات المتلاحقة والمتمثلة بسياسات الانفتاح والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية وابتكار الخدمات المصرفية الحديثة وعولمة النشاط المصرفي وسرعة انتقال الأزمات المالية .

وقد دعا هذا الاتجاه المصارف العربية إلى تحديث عملها لمواكبة التغييرات والتطورات وإرساء نظام مصرفي يتمتع بكفاءة أعلى من حيث التخصيص الأمثل للموارد وانخفاض الأسعار.

وبذلك بات على المصارف أن تطور وتدعم قدراتها التنافسية والتي تمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة وتحقيقها للاستمرار والنمو، فضلاً عن زيادة كفاءتها الإنتاجية التي تضمن استخدام الموارد المصرفية أفضل استخدام، وبالتالي إيجاد قطاع مصرفي مرن قادر على المنافسة والتحكم في استخدام موارده وإنتاج خدماته المصرفية بكفاءة وتعزيز فعالية النظام المصرفي وخصوصاً في وجه الصدمات المالية والاقتصادية ،فضلا عن أن التنافسية المصرفية تسهم في تحقيق مكاسب الرفاهية الاجتماعية وتخفيض أسعار الخدمات المصرفية وتشجيع الاستثمار والنمو.

مشكلة البحث

فرضت التغييرات الاقتصادية والمالية الجارية واقعاً جديداً انعكس بشكل مباشر على القطاع المصرفي، إذ وصل العالم اليوم إلى عصر المعرفة، وهو في تقدم مستمر ومتسارع وبالتأكيد إن هذا التطور المتسارع يشكل خطرا كبيرا على القطاعات المصرفية المحلية إذ لم تكن مواكبة لهذه

(•) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه "تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية"، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

التطورات، وأهم ما يميز هذا العصر هو بروز التنافسية التي أصبحت مؤشرا مهما لنجاح أو فشل المؤسسات المالية عموما والمِصارف خصوصا .

ومن هنا تتجسد مشكلة الدراسة والمتمثلة في التساؤل الآتي :

هل تتمتع المصارف التجارية العراقية الخاصة بتنافسية عالية تمكنها من مواكبة التطورات العالمية والوصول إلى الأسواق المصرفية العالمية ؟

هدف البحث

يهدف البحث نحو :

١. تسليط الضوء على موضوع التنافسية بشكل عام والتنافسية المصرفية بشكل خاص .
٢. تحديد تنافسية المصارف الخاصة العراقية لمعرفة قدرتها التنافسية في السوق المصرفية المحلية والعالمية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها، **السوق المصرفية العراقية هي سوق تنافسية بسبب انطباق العديد من شروط المنافسة عليها، ويتفرع من هذه الفرضية فرضية فرعية تتمثل في أن المصارف العاملة في هذه السوق تتباين في قدراتها التنافسية بسبب اختلاف درجات كفاءتها .**

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع يعد من الموضوعات الحديثة، إذ تعد التنافسية السلاح الحقيقي لتطور المصارف التجارية وخصوصا في ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية التي جعلت العالم قرية صغيرة ،ومكنت المصارف ذات التنافسية العالية من الوصول إلى أنحاء العالم وتلبية رغبات الزبائن كل هذه التطورات جعلت المصارف تتجه نحو تدعيم مراكزها التنافسية بوصفها ضرورة واستراتيجية حقيقية، لذلك تظهر أهمية البحث من خلال تحديد الحصة السوقية لكل مصرف لتحديد قدرتها التنافسية وإمكاناتها التنافسية في السوق المصرفية المحلية والعالمية .

منهج البحث

سيوظف البحث وهو بصدد التعامل مع المشكلة واختبار الفرضية المنهج الوصفي /التحليلي، اذ انه سوف يستعين بالعديد من الاطروحات النظرية التي يزخر بها الأدب المالي ويوظفها بما يخدم هدف البحث.

الدراسات السابقة

١. **دراسة Al-Muharrami: *et al*., 2006**
٢. هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق ودرجة التنافسية المصرفية للمدة 2002-1993 وتم استخدام عدة نماذج لقياس درجة التنافسية كمؤشر التركز ومؤشر **Herfindahl-Hirschman** وأنموذج Rosse and Panzar وتحديد نوع السوق المصرفية، هل هي سوق منافسة تامة، احتكار، منافسة احتكاريه وانتهت الدراسة إلى أن أغلب الأسواق المصرفية تغلب عليها ظاهرة التركز المصرفي .
٣. **دراسة Claessens 2006**
٤. هدفت الدراسة إلى اختبار أثر زيادة التنافسية في تطوير الأنظمة المالية وانعكاس ذلك على نوعية الخدمات المالية والاستقرار، اذ وجدت أن تطور الكفاءة واستقرار النظام المالي يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي، فضلاً عن خفض كلفتها وضرورة تطبيق سياسة التنافسية لتطوير الأنظمة المالية بشكل عام والقطاعات المصرفية بشكل خاص .

٥. **دراسة Dick 2007**
٦. تناولت الدراسة العلاقة بين حجم السوق والتنافسية المصرفية ،وقد وجدت الدراسة أن هناك اختلافات كبيرة في حجم الأسواق المصرفية ولكن على الرغم من اختلافها تبقى ظاهرة التركز هي المسيطرة على السوق المصرفية، اذ انه كلما ازداد حجم السوق المصرفية ازداد عدد المصارف المهيمنة على السوق المصرفية، كما وجدت الدراسة أنه كلما كبر حجم السوق المصرفية ازدادت جودة الخدمات المصرفية المقدمة .
٧. **دراسة Alegria and Schaeck 2008**
٨. هدفت الدراسة إلى قياس التركز في السوق المصرفية، اذ اختبرت الدراسة أثر حجم المصارف على درجة التركز في السوق المصرفية، وقد تم استخدام مجموعة مؤشرات أهمها مؤشر التركز المصرفي ومؤشر **Herfindahl-Hirschman**
٩. **دراسة Hamza 2011**
١٠. سعت الدراسة إلى اختبار هيكل السوق المصرفية وتقييم درجة تنافسية وقد تم استخدام أنموذج Panzar and Rosse وإحصائية H-Statistic لقياس درجة التنافسية المصرفية لمجموعة من المصارف لتحديد نوع السوق المصرفية وغطت الدراسة المدة 1999-2008
١١. **دراسة Kata 2012**
١٢. هدفت الدراسة إلى اختبار محددات التنافسية المصرفية في الأسواق المصرفية المحلية، وقيمت الدراسة الإمكانية التنافسية للمصارف عينة البحث، ووجدت أن هناك اختلافات كبيرة في القدرة التنافسية للمصارف بسبب العوامل المحددة لأداء المصارف في الأسواق المصرفية المحلية.

التنافسية: المفهوم والأهمية

أولا- مفهوم التنافسية

فرضت التغييرات الاقتصادية التي حصلت في العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهور مفهوم التنافسية على أثر تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ١٩٨١-١٩٨٧، ونتيجة للتطورات المالية والاقتصادية العالمية في التسعينيات فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية مجدداً ليس على مستوى الدولة فحسب، بل أصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي .

والتنافسية تمثل مفهوماً واسعاً ومتغيراً ومتداخلا مع العديد من المفاهيم الأخرى كالنمو والتنمية الاقتصادية، وهذا يعود إلى أهميته وشموله للعديد من العوامل ذات التأثير المباشر على اقتصاديات الدول ونموها (Farole, *et.al*, 2010, 7) (Jan, 2012, 3-6)

وهو يختلف عن مفهوم المنافسة الذي يشير الى الشروط والقوانين التي تنظم العمل في السوق، وبالتالي تحديد طبيعة السوق ووصف لحالته والتي تكون على أربعة أنواع (سوق المنافسة التامة، سوق المنافسة الاحتكارية ، سوق احتكار القلة، سوق الاحتكار التام)

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها التنافسية فقد لقيت اهتماما بالغا من جوانب متعددة سواء كانت الإدارية أو الاقتصادية، اذ تشير التنافسية في الفكر الإداري إلى الجوانب المتعلقة بالكلفة والإنتاجية، إذ تعد التنافسية سياسة يتم تعزيزها عبر الإنتاجية اعتمادا على الإبداع في الإنتاج عوضاً عن الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي، في حين تشير التنافسية في الفكر الاقتصادي إلى التركيز على الرفاه الاقتصادي والنمو المستدام، ويعد الاقتصاد تنافسياً إذا تمكن من تحقيق النمو من دون الإخلال بميزان المدفوعات والذي ينعكس في

زيادة الرفاهية من خلال رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع (Matevz and Maja, 2013, 16-18)

ومفهوم التنافسية يتراوح بين مفهوم ضيق يتركز في تنافسية السعر والتجارة وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشـاط الاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن أنه يختلف تماماً فيما لو كان على مستوى الدولـة أو القطاع أو المنظمـة، وعليه فقد طرحت رؤى متعددة للتنافسيـة (Eliska, 2013, 3-6)

فقد عرفت التنافسية على المستوى الدولي بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تكون قادرة على النجاح في الأسواق الدولية وتحقيق الرفاهية للمجتمع (Dimitar and Bozidar, 2012, 123-126) (Lukas and Jan, 2011, 24)

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** فقد عرفت التنافسية على أنها درجة إنتاج السلع والخدمات التي تحقق الوصول إلى الأسواق العالمية مع الحفاظ على نمو الدخل القومي الحقيقي .

(Yokoi-Arai and Yoshino, 2006, 33) (Jan, 2012, 84) (Tomas, 2011, 3)

في حين ان اللجنة الأوربية قد عرفت التنافسية بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تحقق الوصول للأسواق العالمية، فضلت عن تحقيق مستويات دخول مرتفعة (Lukas and Jan, 2011, 25)

بينما ينظر تقرير التنافسية الكونية إلى التنافسية على أنها:

القدرة الحالية والمستقبلية والفرص المتاحة لرواد الأعمال لإنتاج سلع عالمية وبشكل أكثر تميزاً عن المنافسين الآخرين في السوق المحلية والعالمية

أما المجموعة الاستشارية للتنافسية فقد عبرت عن التنافسية من منطلق أنها:

تستند الى الإنتاجية والكفاءة والربحية، ولكنها ليست هدفاً بحد ذاتها بل تعد وسيلة هامة لزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، إذ تعد التنافسية أداة لزيادة العوائد بشكل غير تضخمي عبر زيادة الإنتاجية والكفاءة، فهي تعد احدى الوسائل الرئيسة لتحسين مستويات المعيشة وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر.

وقدم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) مفهوماً للتنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعد الدول الأكثر تنافسية هي الأقدر على النمو، في حين تعرف التنافسية على مستوى المنظمة بأنها قدرة المنظمة على تقديم السلع والخدمات بشكل أكثر كفاءة من منافسيها (المنظمات) الآخرين (Lukas and Jan, 2011, 24) (Jan, 2012, 3-5)

أما مفهوم التنافسية المصرفية فيتلخص في الآتي:

قدرة المصارف على تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وجذبهم للتعامل معها والذي ينعكس في زيادة أرباحها وحصتها السوقية .

ثانياً- متضمنات التنافسية

أكد المعهد الدولي للتنمية والإدارة أن التنافسية يجب أن تتضمن مجموعة من العوامل كالإنتاجية، الكفاءة، الربحية، فضلاً عن رفع مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية الاجتماعية، وقد قسمت هذه العوامل على أربعة عوامل أساسية تم طرحها في الكتاب السنوي للتنافسية World Competitiveness Yearbook الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا، وهي على النحو الاتي (Yokoi- Arai and Yoshino, 2010, 34) (Micbaela and Lukas, 2012, 58-61) :

- **الأداء الاقتصادي Economic Performance**: يعكس المؤشر قدرة الدولة على تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد اقتصاد قائم على التنافسية ومدى قدرة شركاته على تحقيق مستوى عال من التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، ويحسب المؤشر من خلال العوامل الرئيسة التي تتمثل في الاقتصاد المحلي، التجارة الدولية، الاستثمار الدولي، العمالة، الأسعار .
- **كفاءة الحكومة Government Efficiency:** يعكس المؤشر مدى التدخل الحكومي في أنشطة الأعمال وقدرتها على تهيئة بيئة اقتصاد كلي مناسبة وتبنيها لسياسات حكومية مرنة واستجابة سياساتها للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وقدرتها على توفير نظام تعليمي متقدم، ويحسب المؤشر من خلال عدة عوامل رئيسة تتمثل في المالية العامة، السياسة المالية، الإطار المؤسسي، تشريعات الأعمال، الإطار الاجتماعي.
- **كفاءة الأعمال Business Efficiency**: يعكس المؤشر مدى انتشار الريادة في الأعمال وتأقلم إدارات الأعمال مع التغيرات والمستجدات في الأسواق وتطور المؤسسات المالية الداعمة لأنشطة الأعمال وتوفر العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة ولحساب المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة تتمثل في الكفاءة والإنتاجية، سوق العمل، التمويل، الممارسات الإدارية، القيم والاتجاهات
- **البنية التحتية Infrastructure:** يعكس المؤشر مدى توافر البنية التحتية الأساسية المتطورة التي تعزز من تنافسية الأنشطة الاقتصادية وأنشطة البحث والتطوير العلمي والاستثمار في التعليم والموارد البشرية، ويحسب المؤشر بالاعتماد على خمسة عوامل رئيسة تتمثل في البنية التحتية الأساسية، البنية التحتية التكنولوجية، البنية التحتية العلمية، الصحة والبيئة، التعليم

ثالثاً- قياس التنافسية

ان المنظمة تكون تنافسية إذا كانت قادرة على الإنتاج بنوعية جيدة وبسعر مناسب، أي قدرتها على تلبية احتياجات الزبائن بشكل أكثر كفاءة من غيرها وتقاس التنافسية على مستوى المنظمة من خلال عدة مؤشرات تتمثل في الآتي (وديع، ٢٠٠٣، ١٠-١٣):

١. **الربحية**: تمثل الربحية مؤشراً كافياً للتنافسية اذ ان المنظمات ذات الربحية العالية تعد ذات قدرة تنافسية كبيرة، لأن هذه الربحية تتأتى من ارتفاع الحصة السوقية، ويمكن من خلال هذا المؤشر تتبع التنافسية عبر السنوات لناحية ارتفاعها او انخفاضها، لأن التنافسية ليست شيئاً جامداً، وإنما ظاهرة متغيرة لأن:

الربح = (سعر البيع × كمية المبيعات)-التكاليف

فالربحية المرتفعة تتأتى اما من زيادة كمية المبيعات (وهي تمثل الحصة السوقية) أو من خلال تخفيض التكاليف (الكفاءة الانتاجية) .

٢. **تكلفة الخدمة:** ان تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي الانتاج المتجانس مالم يكن انخفاض التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمنظمة، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية .

٣. **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)**: يعبر هذا المؤشر عن الفاعلية التي تحول فيها المنظمة مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة منظمات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم.

٤. **الحصة السوقية:** تمثل الحصة السوقية المكانة أو الموقع الذي تتمتع به المنظمة وهي مؤشر مهم لقياس التنافسية ودرجتها، فالحصة السوقية المرتفعة تؤشر رغبة الزبائن العالية بمنتج المنظمة، هذه الرغبة قد تتأتى من العديد من العوامل منها انخفاض سعر مخرجات المنظمة بسبب انخفاض التكاليف وجودة نوعية المنتج. ومن الجدير بالذكر الاشارة الى أن ارتفاع الحصة السوقية للمنظمة تمكنها من الاستمرار في تخفيض تكاليفها، لأنها سوف توظف الانتاج الواسع وسوف توزع تكاليفها الثابتة على عدد أكبر من الوحدات .

التنافسية في السوق المصرفية العراقية

أولاً- البيئة المصرفية العراقية

أدت التطورات الجذرية في السياسة الاقتصادية التي أقدم عليها الاقتصاد العراقي إلى تحقيق درجة نسبية من الاستقرار الاقتصادي الكلي، انعكس ذلك في تحقيق معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار نسبي بسعر صرف الدينار العراقي، مما عزز الثقة بالاقتصاد العراقي وتحسين وضعه، إلا أن الاقتصاد العراقي ما زال معرضآ على نحو خاص للتأثر سلباً بالتقلبات في الأوضاع الاقتصادية الدولية بسبب ريعية الاقتصاد الوطني مقابل محدودية قاعدة الإنتاج المحلية وعدم تنويعها، إذ ان معدلات نمو أنشطة القطاعات الاقتصادية مازالت متواضعة (باستثناء نشاط القطاع النفطي) نتيجة للاستجابة الضعيفة للعرض من جانب القطاع الخاص ،الأمر الذي يستدعي دعم وتشجيع الاستثمار المحلي وتعزيز القدرة الذاتية في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال اعتماد وسائل متنوعة ولاسيما عبر تهيئة تحسين مناخ الاستثمار، فضلاً عن استمرار جهود البنك المركزي العراقي في في الارتقاء بالتشريعات الرقابية والمالية، بما يسهم في تقوية ودعم النظام المالي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،٢٠١١، ٦) .

أما القطاع المصرفي فقد شهد جملة من التطورات أبرزها دخول العديد من المصارف الأهلية قطاع الصناعة المصرفية، وأخذ عدد الداخلين الجدد يتزايد سنة بعد أخرى، بحيث أصبحت هذه الصناعة نقطة جذب، وان سوقها واعد ليس فقط للمنظمين المحليين، وإنما أيضا للمصارف الأجنبية، اذ أخذ البعض منها يخطط للمجيء إلى العراق لا بل قسم منهم فتح له مكاتب وكوّن إدارات له. حيث بلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام ٢٠١٠ (٤٨) مصرفا لها (٩٢١) فرعآ ومكتبآ بضمنها (١٤) فرعآ لمصارف أجنبية (التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٠، ٥٧) وقد أصبح عدد المصارف الأهلية العاملة الآن بحدود (٢٣) مصرفآ. وأخذ القطاع المصرفي الأهلي العراقي يندمج تدريجيآ مع النظام المصرفي والمالي العالمي .

ثانياً- مؤشرات التنافسية المصرفية

تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التنافسية المصرفية التي تم ذكرها سابقا بوصفها مؤشر الربحية وتكلفة الخدمة والانتاجية الكلية والحصة السوقية، وعليه سوف يتم استخدام مؤشر الحصة السوقية (للودائع، التسهيلات الائتمانية) لقياس تنافسية المصارف الخاصة العراقية كونه يمثل أهم المقاييس الرئيسة لقياس تنافسية القطاع المصرفي والمستخدم بشكل واسع، ويمكن حساب الحصة السوقية للمصارف من خلال الآتي:

١- الحصة السوقية (الودائع) = $\frac{\text{ودائع المصرف}}{\text{اجمالي ودائع القطاع المصرفي}}$

٢- الحصة السوقية (التسهيلات المصرفية) = $\frac{\text{التسهيلات الائتمانية للمصرف}}{\text{اجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي}}$

ويبين الجدول ١ تطور الحصة السوقية (الودائع) للمصارف الخاصة العراقية، اذ تعبر المؤشرات الرقمية عن القدرة التنافسية للمصرف في جذب المدخرين والمودعين، اذ انه كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليلاً على المركز التنافسي القوي للمصرف .

الجدول ١

تطور الحصة السوقية (الودائع) لمجموعة من المصارف الخاصة العراقية

المصرف	الحصة السوقية لسنة ٢٠٠٩	الحصة السوقية لسنة ٢٠١٠
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٢	٠,٠١
مصرف بغداد	٠,١٦	٠,١٧
مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	٠,١١	٠,٠٩
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠٢	٠,٠٢
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠١	٠,٠١
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٥	٠,٠٩
مصرف دار السلام	٠,٠٨	٠,٠٨
مصرف سومر التجاري	٠,٠١	٠,٠١
مصرف بابل	٠,٠٢	٠,٠٢
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	٠,٠٢	٠,٠٣
مصرف الخليج التجاري	٠,٠٤	٠,٠٤
مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	٠,١٧	٠,٠٩
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٠٤	٠,٠٣
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٠١	٠,٠١
مصرف الشمال	٠,٠٩	٠,١٥
مصرف أشور	٠,٠٢	٠,٠١
مصرف المنصور	٠,٠١	٠,٠١
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٠٥	٠,٠٦

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١١

يظهر من الجدول ١ ان مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الوركاء للاستثمار والتمويل كانوا يتمتعون بأعلى حصة سوقية (الودائع) في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت ٠,١٦ و٠,١١و٠,١٧على التوالي، وقد ارتفعت حصة مصرف بغداد في عام ٢٠١٠ لتصل ٠,١٧

مما يدل على القدرة التنافسية العالية للمصرف في جذب المودعين والذي ينعكس في زيادة أرباحه، في حين انخفضت الحصة لمصرفي الشرق الأوسط والوركاء إلى ٠,٠٩ و ٠,٠٩على التوالي، في حين بلغت الحصة السوقية لمصرف الائتمان العراقي ودار السلام للاستثمار والشمال للاستثمار والتمويل والمتحد للاستثمار ٠,٠٥و٠,٠٨ و٠,٠٩و٠,٠٥ على التوالي في عام ٢٠٠٩ لترتفع في عام ٢٠١٠ لتبلغ ٠,٠٩و ٠,٠٨و ٠,١٥ و٠,٠٦ في حين تراوحت الحصة السوقية بين ٠,٠١و ٠,٠٤في كل من المصرف التجاري العراقي والاستثمار العراقي وسومر التجاري والاقتصاد للاستثمار والتمويل والخليج التجاري والموصل للتنمية والاستثمار والاتحاد العراقي واشور الدولي والمنصور للاستثمار في عام ٢٠٠٩ ،أما المصرف الأهلي العراقي فقد كانت حصتة ٠,٠١ في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وبعد عرض الحصة السوقية لكل مصرف نلاحظ انخفاض بشكل عام في الحصص السوقية للمصارف الخاصة والذي يعود إلى أن المصارف الحكومية قد احتلت

أغلب السوق المصرفية العراقية وجذبت اغلب المودعين إليها بحكم الأمان الذي ينتاب الجمهور في التعامل معها .

ويتناول الجدول ٢ تطور الحصة السوقية (الائتمان النقدي)، اذ يعكس المؤشر القدرة التنافسية للمصرف على استقطاب المستثمرين، ومن ثم قدرته في استثمار موارده، مما ينعكس في زيادة ارباحه وتدعيم مركزه المالي .

الجدول ٢

تطور الحصة السوقية (الائتمان النقدي) لمجموعة من المصارف الخاصة العراقية

المصرف	الحصة السوقية لسنة ٢٠٠٩	الحصة السوقية لسنة ٢٠١٠
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠١
مصرف بغداد	٠,٠٦	٠,٠٩
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٠٥	٠,٠٧
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠٢	٠,٠٤
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠١	٠,٠١
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٠٩	٠,٠٠٧
مصرف دار السلام للاستثمار	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦
مصرف سومر التجاري	٠,٠٣	٠,٠٢
مصرف بابل	٠,٠١	٠,٠١
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	٠,٠٥	٠,٠٧
مصرف الخليج التجاري	٠,٠٢	٠,٠٢
مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	٠,٤٣	٠,٢٨
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٠٥	٠,٠٣
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٠١	٠,٠٢
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	٠,٠٩	٠,١١
مصرف آشور الدولي	٠,٠٠٢	٠,٠٠٨
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٠١	٠,٠١
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٠٨	٠,١٣

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١١

إذ يظهر من الجدول ٢ أن مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل كان يتمتع بأعلى حصة سوقية في عام ٢٠٠٩ والبالغة ٠,٤٣ ،مما يدل على قدرته التنافسية العالية في استقطاب المستثمرين وبالتالي زيادة أرباحه، ولكن هذه الحصة انخفضت في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٠,٢٨، مما يدل على دخول مصارف وارتفاع التنافسية في السوق المصرفية العراقية ، أما مصرف الشمال والمتحد للاستثمار فقد كانت حصتهما ٠,٠٩ و ٠,٠٨ على التوالي في عام ٢٠٠٩ لترتفع هذه الحصة في عام ٢٠١٠ لتصل ٠,١١ و٠,١٣ على التوالي، مما يدل على ارتفاع تنافسيتهما في عام ٢٠١٠ ، في حين ان مصرف بغداد ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل كانت حصتهم السوقية ٠,٠٦ و٠,٠٥على التوالي في عام ٢٠٠٩ لترتفع هذه الحصة في عام ٢٠١٠ لتصل ٠,٠٩ و ٠,٠٧ على التوالي بينما مصرف الشرق الأوسط كانت حصته ٠,٠٥ في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٠,٠٧ في عام ٢٠١٠، مما يدل على ارتفاع قدرته التنافسية، أما مصرف الاستثمار العراقي والأهلي العراقي وسومر التجاري وبابل والخليج التجاري والمنصور فقد تراوحت حصتهم السوقية بين ٠,٠١و ٠,٠٤أما المصرف التجاري العراقي والائتمان والاتحاد العراقي واشور الدولي فقد

كانت حصتهم منخفضة والبالغة ٠,٠٠٥ و٠,٠٠٩ و ٠,٠١و ٠,٠٠٢على التوالي في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى٠,٠٠٠١ ٠,٠٠٧و٠,٠٢ و ٠,٠٠٨و على التوالي في عام ٢٠١٠ .

وعليه يظهر أن عددا من المصارف الخاصة العراقية كانت تتمتع بحصة سوقية عالية، مما يعكس قدرتها التنافسية العالية والتي مكنتها من جذب أغلب المودعين والمقترضين وبالتالي الحصول على حجم ودائع كبير قياسا بالمصارف الأخرى، مما جعلها تتمتع بتنافسية عالية واستخدام هذه الاموال في استثمارات عديدة انعكست في زيادة أرباحها والذي يرجع الى كفاءتها في تقديم خدماتها المصرفية الحديثة والمبتكرة، مما انعكس في زيادة تنافسيتها في السوق المصرفية المحلية والعالمية .

الاستنتاجات والمقترحات

١. تهدف سياسة التنافسية إلى إيجاد بيئة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تعزيز مستوى التنافسية وتحقيق الفاعلية وعدالة الدخول والخروج من الأسواق المصرفية .
٢. استقطاب الاستثمارات الأجنبية لزيادة مستوى التنافسية والذي ينعكس على تحفيز المصارف لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وبأسعار تنافسية .
٣. للتنافسية دور فعال في تطوير الأداء المصرفي وتدعيم المراكز المالية للمصارف الخاصة العراقية .
٤. وجود تباين كبير في القدرة التنافسية للمصارف الخاصة العراقية ،الناتج عن تباين كبير في إنتاجيتها وكفاءتها وقدرتها على تلبية رغبات زبائنها .

المقترحات

١. ضرورة تطوير المصارف لقدراتها التنافسية لمواكبة التطورات العالمية والوصول للأسواق المصرفية العالمية .
٢. ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة .
٣. إزالة الحواجز والقيود لتشجيع دخول منافسين جدد للسوق المصرفية والذي ينعكس إيجاباً على تطوير القطاع المصرفي العراقي وتحفيز المصارف لتطوير كفاءتها وإنتاجيتها .

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١١.
٢. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، ٢٠١١.
٣. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠.
٤. وديع، محمد عدنان، ٢٠٠٣، القدرة التنافسية وقياسها، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع والعشرين.

ثانياً - المصادر باللغة الإنكليزية

1. Alegria, Carlos, and Schaeck, Klaus 2008,"On Measuring Concentration in Banking System ",Finance Research Letters5.
2. Al-Muharrami, Saeed, and Mathews, Kent, Khabar,Yusuf 2006,"Market Structure and Competitive Condition in the Arab GCC Banking System", Journal of Banking and Finance 30
3. Claessens, Stijn, 2006,"Competitive Implications of Cross-Border Banking" World Bank Policy Research Working Paper 3854.
4. Dick, Astrid A., 2007,"Market Size ,Service Quality and Competition in Banking", Journal of Money Credit and Banking, 39(1).

5. Dimitar, Eftimoski, and Bozidar, Milenkovski 2012,"The Knowledge Competitiveness of Macedonian Economy –Comparative Analysis", Journal of Competitiveness 4(3)
6. Eliska, Jiraskova, 2013,"Regions Competitiveness Increase by Improving Conditions for Industry and Services", Journal of Competitiveness
7. Farole, Thomas, and Guilbermo Reis, Jose, Wagle, Swarnim 2010,"Analyzing Trade Competitiveness", World Bank Policy Research Working Paper5329.
8. Hamza, Raoudha Abbes, 2011," Validation Panzar-Rosse Model in Determining the Structural Characteristics of Tunisian Banking Industry", Journal of Economics and International Finance ,3(5).
9. Jan, Nevima, 2012 ,"Visegrad Four Countries-Case study of Econometric Panel Data Model for Regional Competitiveness Evaluation", Journal of Competitiveness 4(4)
10. Jan, Petrty, 2012,"Security and Trustworthiness as Drivers of E-shop Competitiveness" ,Journal of Competitiveness 4(1).
11. Kata, Ryszard, 2012,"Determinanants of Banks Competitiveness in Local Financial Markets" Financial Internet Quarterly "e-Finance" 8(1).
12. Lukas, Melecky, and Jan, Nevima 2011,"Application of Econometric Panel Model for Regional Competitiveness Evaluation of Selected EU 15 Countries", Journal of Competitiveness 3(4)
13. Matevz, Raskovic, and Maja, Makovec Brencic, 2013," Buyer-Supplier Relationships and the Resource-Advantage Perspective": An lllustrative Example of Relational and Transactional Drivers of Competitiveness, Journal of Competitiveness 5(1)
14. Micbaela, Stanickova, and Lukas, Melecky, 2012 ,"Multidimensional Approach to Evaluation of Visegrad Countries Competitiveness in Comparison with Austria and Germany", Journal of Competitiveness 4(3)
15. Tomas, Verner, 2011,"National Competitiveness and Expenditureon Eduction, Research and Development" , Journal of competitiveness 2
16. Yokoi-Arai, Mamiko,and Yoshino, Naoyuki 2006," Concept of Competitiveness in the Financial Sector", Financial Research and Training Center Financial Services Agency.